

الاسرائيليين وليس لصالح الممثل الشرعي الوحيد ، للشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد ابقى اتفاق كامب ديفيد « مسألة السيادة » مسألة مفتوحة ، حين اشار الى انه « بحلول نهاية الفترة الانتقالية ٠٠٠ ستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ٠٠٠ »

وثمة مسألة اخرى اشار اليها اتفاق كامب ديفيد وتخدم بدورها غرضا مزدوجا ، ومتناقضا ، الا وهي الحديث عن « ائاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق » وهو حديث اقترن باشارات متعددة الى مفاوضات بين اسرائيل ومصر والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة . ظاهر الحديث ، يبدو ، وكأن استفتاء ديموقراطيا سيجري ، وان سكان الضفة الغربية وقطاع غزة سيقررون مصيرهم ، ولكن واقع الامر ، ان حدود دور « الممثلين المنتخبين » هو « تحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق » ، و « الاتفاق » . المشار اليه ليس « اتفاق » كامب ديفيد ، بل « الاتفاق » الذي سيجري بين اسرائيل والاردن ومصر والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة « اي انه لن يعرض « اتفاق » لا ينال رضى اسرائيل ، وبالتالي فلن يقدم للنقاش الا ما توافق عليه اسرائيل الامر الذي يبين حدود ما دعاه اتفاق كامب ديفيد « ائاحة الفرصة للممثلين المنتخبين ٠٠٠ الخ » . وهي المسألة التي اوضحها موشي دايان بعد حوالي اسبوعين من اعلان بيغن ، حيث طمان بعض المتخوفين في الاوساط الاسرائيلية بقوله « من المؤكد انه يمكن مراجعة البنود المتعلقة بهذه المنطقة - الضفة والقطاع - بعد خمس سنوات او قبل ذلك الا ان هذا لن يحدث من دون موافقة اسرائيل » (٦٢) .

وقد اوضح اتفاق كامب ديفيد الغرض من وراء تشكيل « قوة بوليس قوية » حين اشار الى انه « سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية » .

ونظرا لان هنالك من تخوف من تدفق اللاجئين الفلسطينيين الى « منطقة الحكم الذاتي » اشار الاتفاق الى تشكيل لجنة من « ممثلي مصر واسرائيل والاردن ٠٠٠ تقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في سنة ١٩٦٧ ٠٠٠ »

ان ما تقدم يشير الى ان اتفاق كامب ديفيد ، قد اعاد صياغة افكار ومقترحات مناحيم بيغن ، محققا بذلك مقترحاته التي تضمنها مشروعه للحكم الذاتي ، وبالتحديد على صعيدي السيادة ، والوجود العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة . اضافة الى عدم تناول مسألة القدس ، باعتبارها خارج النقاش ، وانها عاصمة لدولة اسرائيل ! وقد قال المسؤولون الاسرائيليون كلاما واضحا ودقيقا يوضح تفسيرهم للاتفاق المذكور توضيح ، هو من الاهمية بمكان ، خصوصا وانه يشير الى الصيغة التي ستلزم بها اسرائيل في المستقبل ، والتي لن تخرج عن التفسير الاسرائيلي لاتفاق كامب ديفيد ، وهنسا أبرز المسائل :

١ - حول القدس ، والتي لم يتناولها الاتفاق ، ولم تطرح اساسا للنقاش ، كسرر